رئيس جامعة كربلاء لـ المدى :

فتحنا باب التعيينات على الملاك الدائم لجميع الاختصاصات

حصلنا على موافقة الوزارة لاستحداث كلية الطب البيطري

كربلاء / المدى

تعتبر جامعة كربلاء قياسا إلى عمرها القصير الذي لم يتجاوز بعد السنوات السبع حيث تاسست في الشهر الثالث من عام ٢٠٠٢من الجامعات التي أثبتت حضورها بين الجامعات العراقية حتى أصبحت واحدة من الجامعات التي يفتخر طلبتها من إنهم تخرجوا منها مثلما يفتخر أساتذتها أنهم خرجوا طلبة في شتى الميادين حتى أن طموحها الذي بدأ بثلاث كليات قد توسع ليقف الآن وان لم يكن عند الحدود القصوى إلى ١١ كلية وما زال الطموح ينمو في مخططات مسؤوليها..وما بين التعليم والطلبة والتوسع والبناية الجديدة التي إذا ما أكمل انجازها ستكون صرحا كبيرا للواقع العلمي العراقي وما بين الجهود الحاصلة في عملية البناء والأقسام والكليات المستحدثة والدرجات الوظيفية التي أتيحت التقت (المدى) الدكتور حسن عودة الغانمي رئيس جامعة كربلاء.

البناية الجديدة و انتقال الكليات

من ابرز ما يميز الجامعة تصاميمها التي تخرج عن نطاق المألوف لتكون دلالة واضحة عن الصرح العلمي التي يقول عنها رئيس الجامعة:إن التصاميم والمخططات التي أعدت لإنشاء أبنية الجامعة تجعلها صرحا علميا وثقافيا سيفتخر به أهالي مدينة كربلاء.فنتيجة للعمل الدؤوب لملاك شعبة الشؤون الهندسية في رئاسة الجامعة فقد تمكنا من تهيئة الظروف المناسبة لانتقال كلية القانون وبعض مراحل كلية الإدارة والاقتصاد إضافة لكلية العلوم الإسلامية وكذلك انتقال المكتبة المركزية إلى البناية الجديدة في منطقة الفريحة..و تم الانتهاء من تصاميم كلية الآداب وبناية رئاسة الجامعة وبوابة الجامعة آخذين بنظر الاعتبار الطراز الإسلامي في التصميم ليتناسب مع ما تحمله الجامعة من اسم يتمثل بقدسية مدينة كربلاء وكذلك تم الانتهاء من بناء ٥١ دارا لتدريسيي الجامعة إضافة للنادي الطلابي. مشيرا إلى إن بعض البنايات تعاني تأخراً في الإنجاز بسبب تلكؤ المقاولين وقد اضطررنا إلى سحب المقاولة من مقاول كلية التربية نظرا لتأخره في إنجاز العمل وسيتحول العمل إلى الإعلان عن المشروع في الصحف لتقديم عروض المقاولين ونأمل الانتهاء منها خلال هذه السنة ولتكون بناية التربية مهيأة لاستقبال الطلاب خلال عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ وقد تم الانتهاء من وضع التصاميم لبناء ٤٦٠ وحدة سكنية للموظفين والطلاب. وأكد الغانمي إن رئاسة الجامعة مصممة على الإسراع في العمل لتتخلص من الزخم الحاصل على الأبنية الحالية والانتقال بأسرع وقت إلى الأبنية الجامعية الجديدة ذات المساحة الواسعة.

إستحداث أقسام وكليات

وتابع رئيس الجامعة حديثه، من اجل استيعاب اكبر عدد من طلاب المحافظة وتوفير معظم الاختصاصات تم استحداث عدد من الكليات والأقسام والتخطيط لفتح أخرى في سنوات الدراسة اللاحقة منها استحداث كليتين لهذا العام هما كلية العلوم الإسلامية وكلية التربية الرياضية بعد أن تم إلغاء قسم التربية الرياضية من كلية التربية إضافة للكليات القديمة والمتمثلة بكلية العلوم والتربية والهندسة والطب والزراعة والإدارة والاقتصاد والقانون وقد تم خلال هذه السنة استحداث ثلاثة أقسام هي قسم الكيمياء في كلية التربية وقسما المحاسبة و الإحصاء في كلية الإدارة والاقتصاد وبين انه تم استحصال الموافقات المبدئية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاستحداث كلية الطب البيطري وكلية العلوم التطبيقية إضافة لفتح قسمي الهندسة الكهربائية والميكانيك في كلية الهندسة في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، وأوضح الغانمي إن رئاسة الجامعة مازالت تسعى لاستحداث الكليات و الأقسام وسيكون ذلك تباعا ولاسيما بعد أن تحركت عجلة الاعمار في موقع الجامعة الجديد.

الوزارة وتعويض المقاولين

وقال الغانمي في معرض حديثه، إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جادة لتعويض المقاولين ماليا وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الإنشائية وأجور العمال على الرغم من أنها زادت مبلغ المشاريع عن مبلغ التعاقد إلى ٢٠٠ ٪ في وقت سابق.

وعن التعيينات في الجامعة يقول رئيسها إن الجامعة فتحت أبوابها لقبول التعيينات على ملاكها الدائم بعد أن هيأت ١٦٠ درجة وظيفية ضمت معظم طبقات المجتمع من حملة الشهادات العليا الدكتوراه وحملة الشهادة الجامعية الأولية وصولا إلى عمال الخدمة.

زيادة على تثبيت المتعاقدين مع الجامعة على الملاك الدائم وبواقع ١٥٠ درجة وظيفية إضافة لهذا وذاك فقد تم استحصال الموافقات لإصدار أوامر إدارية لتعيين عدد من الموظفين وكالتالي

٢٧ درجة وظيفية للشؤون الهندسية و١٥ درجة وظيفية لكلية الهندسة و١٥ درجة وظيفية لكلية الصيدلة.

جامعة المثنى: لن نسمح بحرف الجامعة عن منهجها العلمي

السماوة/ المدى

أعلن رئيس جامعة المثنى عن تعرض الجامعة لكثير من الضغوطات والتدخلات السياسية والحزبية في عمل الجامعة من قبل جهات حزبية ورسمية للتأثير على عمل ونهج الجامعة العلميين.

وأوضح الدكتورغازي الخطيب خلال مؤتمر صحفي عقده، امس الثلاثاء، في مبنى رئاسة الجامعة بمدينة السماوة "تعرضنا ونتعرض لضغوطات سياسية وحزبية كبيرة جدا لمحاولة حرفنا عن منهجها العلمي باتجاه السياسة" مشيرا إلى أنه لن يسمح بحرف الجامعة عن منهجها العلمي وجرها إلى التأثيرات والتجاذبات السياسية.وأضاف أن "هذه التدخلات في سياسة الجامعة من قبل جهات رسمية وحزبية محلية نواجهها بكل قوة وحزم".

وأشار إلى أن الكثير من الانتقادات التي توجه لجامعة المثنى كونها تسير بشكل صحيح وتنأى بنفسها وحرمها الجامعي عن أي نوع من التعصب " فلكل فكره ودينه وعقيدته يمارسها بكل حرية دون التجاوزعلى حرية الآخرين أو التأثير على سير العملية التعليمية داخل الجامعة"

وتابع "نرجو من الجميع التعاون مع الجامعة في ممارسة كل ما هو صحيح وتربوي ورفض ما عدا ذلك فالحريات لها حدود والضغوط أيضا لها حدود".

و انتقد الخطيب الروتين الحكومي الذي أدى الى تعطيل صرف بعض المنح التي حصلت عليها الجامعة موضحا "تلقت الجامعة في بداية العام الحالي منحة بمبلغ ٩٠ ألف دولار من نائب رئيس الجمهورية الدكتورعادل عبد المهدي وللأسف وبسبب الروتين في جانب التدقيق المالي لم نستطع حتى الآن الحصول على الموافقات اللازمة لإطلاق صرف تلك الأموال في مجالاتها المقررة لها".

وأردف"كما حصلت الجامعة الشهر الماضي على منحة من نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح على منحة قدرها ٢٥ألف دولار وأنا أتخوف من أن يواجه هذا المبلغ ذات المصير ما يضطرنا الى إعادة تلك الأموال الى مانحيها".وجامعة المثنى هي إحدى الجامعات العراقية.تقع في مدينة السماوة مركز محافظة المثنى إحدى محافظات جنوب العراق . أسست في عام ٢٠٠٧وضمت حين استحداثها ثلاث كليات هي التربية والزراعة والعلوم.

من الداخل

صحفي فوق القانون!

هادي جلو مرعي

اظن ان الانتحار في الشرق –وعندنا خاصة- فعل نجهل مسبباته، ونصر عليه دون ان يكون هو الهدف الذي نسعى اليه، ولكنها حالة من المرض تعترينا فلا نجد علاجاً لها.

وعندنا في الصحافة والاعلام، اناس صاروا يسلكون مسالك الجهل ويتردون ويتسافلون بقصد او بغيره. ولا يفهمون ان احترام رجل الاعلام يكون حقاً قدسياً حين يؤدي عملاً مهنياً او يسعى لتغطية نشاط ما، او ان يذهب في طلب مسؤول ليحصل منه على خبر ينتفع به الجمهور، الى سواها من المساعي المهنية.

اما احترامه في مواضع ليس له فيها من عمل انما جاء ليشتري قنينة بيبسي او ان زوجته طلبت اليه شراء . حفاظات) لصغيرهم، او انه عند بائع الخضراوات، او ان يكون في (سره البنزين)، او عند موقف السيارات. فذلك يعود لسلوكه هو ولطبيعة خلق من يتعامل معه.

فما علاقة حرية الصحافة وانتهاكها، بصحفي ذهب عصراً الى سوق الكرادة واوقف سيارته ثم مضى الى السوق ليتبضع، او يجلس في مقهى ارخيتة. وينسى السيارة فيأتي رجل المرور ليحرر مخالفة، وحينها يزعل الزميل الصحفي (وينعل ابو المرور) ويطلب منه التغاضي عن المخالفة لانه صحفي، والصحفي فوق القانون، ولا ينطبق عليه ما ينطبق على سواه من المواطنين، وهو واهم بالتاكيد، فالصحفي له الحق ان يعامل معاملة خاصة حين يجتهد في اداء واجب مهني، وربما اساء له البعض او منعوه من التغطية الملائمة للحدث.

اما حين يكون في محل لبيع المشروبات الغازية، او مقهى فهو مواطن، ويعامل كما يعامل سواه. واذا طلب من الاخرين ان يوفروا له من الاحترام ما يناسبه، فعليه اولاً ان يحترم نفسه وعمله ورسالته الاعلامية، لا ان يتخذها وسيلة للكسب والتعالي على الناس البسطاء او يترفع بها على القانون.

وكم من حالة مررت بها كنت في ضيق واستحيت ان اطلب مساعدة شرطي او رجل في الجيش بحجة اني صحفي.. لكني بالمقابل شهدت سلوكاً رائعاً من بعض عناصر القوات الامنية في واحدة منها، وجدت ان الطريق مغلق ولا يمكن عبور السيارات واستنجدت بشاب عسكري، فاوقف سيارة فيها ضابط وكنت في منطقة العبيدي شرق بغداد، وطلب اليه نقلي الى اقرب نقطة، وهكذا قال للضابط: (سيدي هذا صحفي ومهم) ولست انا المهم، انما هو عملي ووصفي.. اذن على الصحفي ان يترفع عن النقائص وما لا يليق ليكون مقبولاً عند عامة الناس.

وكم من حالة مررت بها كنت في ضيق واستحيت ان اطلب مساعدة شرطي او رجل في الجيش بحجة اني صحفي.. لكني بالمقابل شهدت سلوكاً رائعاً من بعض عناصر القوات الامنية

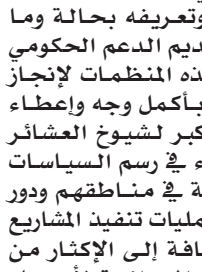

تحت شعار(التنمية أساس الحكومات الناجحة)

إنعقاد المؤتمر النوعي الأول لمناقشة واقع الخدمات والمشاريع ودعم الإعمار في بابل

عقد مجلس محافظة بابل وبالتعاون مع برنامج دعم الحكومة المحلية المؤتمر النوعي الأول لشمال بابل وتحت شعار (التنمية أساس الحكومات الناجحة) والذي يضم قضائي المسيب والمحاويل لمناقشة واقع الخدمات والمشاريع إضافة إلى التهيئة والعمل على دعم عملية الإعمار بكل جوانبها

الحلة /اقبال محمد

وقد تمثل المؤتمر بأربعة محاور الأول آلية العمل المعتمدة بين مستويات الحكومة المحلية والمحور الثاني المعايير التي يمكن اعتمادها في وضع التخصيصات المالية إضافة إلى المحورين الأخيرين،أهمية ستراتيجية التنمية المحلية في رفع مستوى الخدمات في قضائي المسيب والمحاويل ودور المواطن ومشاركته في عملية التنمية وقد ترأس المؤتمر المهندس محمد علي المسعودي رئيس مجلس محافظة بابل وقد تمخض عن هذا الاجتماع توصيات عديدة لكل محور جاءت توصيات المحور الأول تعزيز مبدأ التعاون بين مختلف المستويات الحكومية بما فيها مجلس المحافظة والمجالس المحلية في الاقضية والنواحي ووضع آليات لتعزيز هذا التعاون والاتفاق وتحديد صلاحيات أطراف التعاون وكيفية تنسيق العمل فيما بينها إضافة إلى تفعيل صلاحيات المجالس ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس المحافظة ومجالس الاقضية والنواحي من قبل الجهات التنفيذية العاملة في المحافظة وتنفيذ التوصيات الصادرة من مجالس الاقضية والنواحي من قبل المجلس كذلك إنشاء وحدة حسابية مستقلة وهيكلية وإدارية دائمة لمجالس الاقضية والنواحي ومنح المجالس سلفاً نقدية شهرية من الميزانية التشغيلية لمجلس المحافظة من اجل القيام بإدارة أعمالها بصورة صحيحة وتنظيم لقاءات شهرية بين المحافظ ورؤساء مجالس الاقضية والنواحي وآخرها منح مجالس الاقضية والنواحي الحق في مراقبة تنفيذ وتسلم المشاريع المنفذة في مناطقهم أما توصيات المحور الثاني فجاءت على أن توزع التخصيصات المالية على أساس الكثافة السكانية والمحرومية وإشراك مجالس الاقضية والنواحي في عملية توزيع التخصيصات وتوزيع المبالغ الاستثمارية حسب مبدأ التعاون بين مجلس المحافظة ودوائر المحافظة والمجالس المحلية في الاقضية والنواحي كذلك فتح وحدات حسابية مستقلة مع ملاك مالي متخصص في مجالس الاقضية والنواحي واعتماد مشاريع الخطة الاستثمارية التي وضعتها مجالس قضاء المحاويل وقضاء المسيب ونواحيها خلال عام ٢٠٠٩ وتعويض قضائي المسيب والمحاويل والنواحي التابعة لها التي تضررت من حجم ونوع المشاريع في السنوات السابقة وتحديد نسبة معينة من تخصيصات الخطة الاستثمارية الكلية للمشاريع الستراتيجية التي تخدم المحافظة بشكل عام وتحديد مبلغ من التخصيصات لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تحدث في عموم المحافظة ورصد مبلغ من تخصيصات الخطة الاستثمارية لمعالجة أخطار التلوث الإشعاعي والبيئي الذي أصاب قضائي المسيب والمحاويل جراء الحروب وكثرة المصانع وكثافة البنى التحتية في مناطق دون أخرى ما يتوجب زيادة حجم التخصيص لإقامة هذه المشاريع وتمثلت توصيات المحور الثالث كالآتي في مايخص مجال نسبة الطرق المبلطة إلى نسبة الطرق الكلية تأملوا أن تصل إلى نسبة متقاربة لنهاية كل سنة إضافة إلى نسبة السكان والاهتمام بإدراج مشاريع كبيرة للنهوض بالواقع الزراعي في القضائين بشكل خاص وللمحافظة بشكل عام وإعطاء أهمية قصوى للنخيل وإنتاج وتسويق التمور ووضع هدف رفع نسبة المستفيدين من الماء الصالح للشرب والكهرباء والاتصالات والمجاري وبقية الخدمات للوصول إلى نسبة متقاربة في جميع الاقضية والنواحي للسنوات القادمة باستثناء المشاريع المركزية يتم توزيع المبالغ على أساس الكثافة السكانية في قضائي المسيب والمحاويل أسوة بباقي الاقضية والنواحي وحسب الحاجة للدوائر القطاعية كذلك الاهتمام بالجانب البيئي والصحي وايلاء الأهمية بإدراج المشاريع الخاصة بها واستحداث دوائر قطاعية في الاقضية كمرحلة أولى مثل (دوائر الطرق و التربية و المجاري و الإحصاء..... الخ) والاهتمام بمشاريع معالجة النفايات وإدراجها للسنوات القادمة لما لها من اثر في حياة الإنسان والحيوان والبيئة بشكل عام وتفعيل دور هيئة الاستثمار للنهوض بالواقع الصناعي والزراعي والاقتصادي، حيث أن القطاع الخاص يجب إن ينهض بمسؤولياته إضافة إلى الاهتمام بتحديث التصاميم الأساسية للمدن وخاصة الكبيرة منها والاهتمام بإيصال خدمات الماء الصالح للشرب للمدارس النائية وايلاء أهمية خاصة بالمرافق الصحية والحدائق المدرسية والأخذ بنظر الاعتبار عند إدراج المشاريع للسنوات القادمة أولويات وثيقة ستراتيجية التنمية لقضاء المسيب ونواحيه وإعداد وثيقة تنمية ستراتيجية لقضاء المحاويل ونواحيه أسوة بقضاء المسيب أما المحور الأخير فكانت توصياته هو عقد ندوات جماهيرية يشارك فيها المواطن وبشكل مباشر وفعال في عملية التنمية وتفعيل دور الإعلام من خلال برامج خاصة تعنى بواقع التنمية والخدمات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الاقضية والنواحي من ناحية تثقيف المواطن وتعريفه بحالة وما عليه وتقديم الدعم الحكومي اللازم لهذه المنظمات لإنجاز مهامها بأكمل وجه وإعطاء الدور الأكبر لشيوخ العشائر والوجهاء في رسم السياسات التنموية في مناطقهم ودور آخر في عمليات تنفيذ المشاريع فيها إضافة إلى الإكثار من الزيارات الميدانية لأعضاء الحكومة المحلية في المحافظة إلى هذه الاقضية والنواحي وقصباتها للاطلاع وبشكل مباشر على الواقع الخدمي فيها والاستماع من أهلها لمطالبهم بشكل مباشر وتوسيع المشاركة الفعلية لمجالس الاقضية والنواحي بوضع الأولويات لمشاريع هذه المناطق كذلك العمل في توزيع وتنفيذ المشاريع التنموية وفقا للخطة الستراتيجية المرسومة والاستئناس دائما برأي للنخب التكنوقراط وإيجاد وتفعيل آلية الاستبيان بأخذ رأي المواطن ولمختلف الشرائح بالخدمات المقدمة من الحكومة المحلية.